



بنك قطر الدولي الإسلامي (ش.م.ق.ع)

تقرير رئيس مجلس الادارة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه وسلم
السادة/ المساهمين الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم الإخوة أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي لبنك قطر الدولي الإسلامي عن العام ٢٠١٨ .
استطعنا في الدولي الإسلامي بحمد الله تعالى أن نذلل الصعوبات والعقبات التي واجهتنا على العمل على اغتنام الفرص الأفضل لتحقيق أفضل المكاسب للبنك ، وواصلنا العمل بجد مع الإدارة التنفيذية لتحقيق أهدافنا ، وعملنا عن قرب مع مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة وحرصنا على تنويع محافظتنا الاستثمارية والتمويلية قدر الامكان لتوزيع المخاطر المحتملة وهو الأمر الذي عزز من مكانة الدولي الإسلامي كبنك رائد استطاع أن يحافظ على نمو مستقر بشكل متواصل ويحقق أفضل العوائد للمساهمين وأفضل الخدمات والمزايا للعملاء ، ويحافظ على تصنيف جيد من وكالات التصنيف العالمية ، ونسعى للتعامل بحكمة في كل ما يتصل بعملائنا لنواكب ونحقق مانصبو إليه مستنديين في ذلك إلى دعم ورؤى وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى .

وقد كان العام ٢٠١٨ عام الجدارة والقوة للاقتصاد القطري الذي استطاع الانتصار على جميع العوامل والظروف ، وحقق قفزات كبيرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في أغلب القطاعات الانتاجية والخدمية ، ونفتخر في الدولي الإسلامي أننا حققنا نمواً يعكس انخراطنا في الاقتصاد القطري الذي أثبتت التجربة أنه يقوم على أسس راسخة من القوة والمتانة .

وقد واصل البنك في سياسته التركيز على السوق المحلية، بالنظر إلى الفرص الغنية التي يوفرها الاقتصاد القطري، كما أننا نعتبر المساهمة في خطط التنمية واجب علينا وسنستمر في هذه المساهمة بأقصى طاقة ممكنة من خلال تمويل مختلف المشاريع وفي جميع القطاعات وعلى الأخص مشاريع البنية التحتية لما لها من قوة دافعة في نمو الاقتصاد الوطني .

وأولينا اهتماماً خاصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص ، وعزز ذلك أيضاً شراكتنا المثمرة مع بنك قطر للتنمية وهي شراكة رائدة نعتز بها لكونها تنعكس إيجاباً على شريحة رواد الأعمال الذين يمثلون المستقبل .

وعلى صعيد التوسع الخارجي نسعى دوماً لاجتنام الفرص المتاحة والتي تتوفر فيها شروط الجدوى الاقتصادية ولاسيما للاحية المخاطر المنخفضة . واستطاع الدولي الإسلامي أن يحافظ على قوة مركزه المالي واستقرار نموه وتكثف من بناء شراكات ذات أبعاد استثمارية مختلفة في الخارج مستنداً إلى سمعته المميزة وإلى سمعة الاقتصاد القطري الرائدة .

واستمر الدولي الإسلامي خلال العام الماضي في تحقيق النمو في أهم المؤشرات المالية كالأصول والإيرادات وصافي الأرباح وغيرها ، وهذا النمو أسهم في حفاظ البنك على مراتب تقييم عالية من قبل شركات التصنيف الائتماني العالمية التي حصل عليها البنك خلال عام ٢٠١٨ وهو ما يعكس تنفيذاً منضبطاً للخطة المرحلية والاستراتيجية للبنك كما يعكس قدرتنا على الاستفادة من قوة الاقتصاد القطري الذي وبشهادة الخبراء والمختصين يعتبر الأقوى والأفضل أداءً في المنطقة والأقدر على مواجهة تقلبات الأسواق والتحديات التي تفرضها التطورات الخارجية .

أما فيما يتعلق بالنتائج الختامية لأعمال البنك عن العام ٢٠١٨ هنرى أنها تعكس بشكل جلي انسجامه مع قوة الاقتصاد القطري الذي حقق ويحقق الكثير من الازدهار والقوة .

وعلى الرغم مما شهدته قطر من ظروف استثنائية تظهر الأرقام المعروضة على حضراتكم بأن إجمالي أصول الدولي الإسلامي بنهاية العام ٢٠١٨ بلغت ٥٠,٣ مليار ريال مقارنة بـ ٤٦,٦ مليار ريال بنهاية العام ٢٠١٧ وبمعدل نمو ٧,٨% فيما بلغت الإيرادات التشغيلية للبنك ٢,١ مليار ريال مقابل ١,٩ مليار ريال في نهاية العام الذي سبق بمعدل نمو ١١,٩% .

كما بلغت ودائع العملاء ٣١,١ مليار ريال مقابل ٢٢,٥ مليار ريال بنهاية عام ٢٠١٧ وبلغت إجمالي حقوق الملكية الحالي ٦,٨ مليار ريال ، فيما سجلت كفاية رأس المال بازل III نسبة ١٦,٤٢% وهو ما يشير إلى قوة ومثانة مركز الدولي الإسلامي المالي ولاسيما إزاء مختلف المخاطر المحتملة .

وقد بلغت صافي الأرباح للسنة المالية ٢٠١٨ مبلغ ٨٨٢,١٤٤ ألف ريال فقط ثمانية وأثنان وثمانون مليون ومائة وأربعة وأربعون ألف ريال مقارنة مع مبلغ ٨٣٢,٢٠٩ ألف ريال فقط ثمانية وأثنان وثلاثون مليون ريال ومائتان وتسعة آلاف ريال قطري أي بنسبة نمو ٦% وبلغ العائد على السهم ٥,٤٦ ريال للسهم للسنة المالية ٢٠١٨ مقابل ٥,٣٥ ريال للسهم عن عام ٢٠١٧ .

وقد أوصى مجلس الإدارة الى الجمعية العمومية العادية بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة (٤٠%) من رأسمال البنك أي بواقع (٤) ريال لكل سهم . ومن خلال سعيينا نحو الارتقاء المتواصل في الأداء اعتمد على الدولي الإسلامي على التخطيط الاستراتيجي لمواكبة التغيرات المحلية والإقليمية والدولية للوصول إلى النتائج التي نصبو إليها والتي ستعكس إيجابياً على مستوى الخدمات التي يقدمها البنك، وذلك بما ينفع مع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر ٢٠١٨-٢٠٢٢ وتطلعات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ (بناء الوطن والمواطن) ، حيث جاءت هذه الخطة حافلة بالعديد من الإجراءات والنشاطات والبرامج التي يحرص البنك على القيام بها .

حيث قام باعتماد خطته الاستراتيجية وفق أحدث المعطيات وذلك لمواكبة التطورات العالمية ومواصلة سياسته المحلية لتوسع قاعدة عملائه عبر طرق كثيرة ، منها زيادة الابتكار في الخدمات والمنتجات والاقتراب من العملاء وتحديث البيئة التكنولوجية في البنك سواء فيما يتعلق بالتقنيات والبرمجيات أو فيما يخص التيسير على العملاء للحصول على الخدمات المصرفية واعتمد البنك في سياسة على تشجيع الكفاءات القطرية من أجل الانخراط في العمل المصرفي وتوفير جميع المحفزات اللازمة لها .

ومن خلال اهتمامه في تحقيق متطلبات الهيئات الرقابية والإشرافية قد قام بمراجعة وإعداد جميع السياسات والإجراءات لتناسب مع القوانين والنشريات والأنظمة وعلى الأخص سياسة الحوكمة والإدارة السليمة وفق متطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية والتي كان آخرها نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، حيث قمنا بالفعل بتعديل النظام الأساسي للبنك بما يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي وتعديل سياستنا بما يتناسب مع هذه التعديلات ، وببذل البنك جهداً مستمراً لتحقيق كافة متطلبات الحوكمة والإدارة السليمة والتي تجلت بشكلها النهائي من تقرير الحوكمة السنوي المرفوض على السادة المساهمين والذي يعد من قبل وحدة الحوكمة في البنك والتي تعمل بشكل مستقل وتبشع لمجلس الإدارة مباشرة .

وختماً لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم باسمي وآيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ووعاءه على تشجيعه ودعمه ورعايته الكريمة للقطاع الخاص ، كما أتقدم بجزيل الشكر للسلطات المالية والنقدية في الدولة على دعمها المستمر للقطاع المصرفي ، والشكر موصول لأصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للبنك .

كما ونعبر عن تقديرنا للسادة المساهمين على دعمهم للبنك ، ولعملائنا الكرام على تفهمهم بالبنك ، كذلك نقدم الشكر لكافة العاملين بالبنك والذين كان هذا الأداء الطيب نتيجة جهدهم وإخلاصهم وتفانيهم في العمل وهو ما أسهم في تحقيق هذه النتائج .

د . خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة بنك قطر الدولي الإسلامي عن دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للمساهمين ، الذي سيعقد بإذن الله تعالى في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/١٠ في قاعات أبراج إزدان بالمدخل الثالث بالخليج الغربي، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني سيكون الاجتماع الثاني (الاحتياطي) يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/٣/٢٤ بتمام الساعة الخامسة والنصف مساءً بذات المكان وذلك لمناقشة جدول الأعمال المبين أدناه :

جدول الأعمال للجمعية العامة العادية عن السنة المالية ٢٠١٨ م

للتنظر فيما يلي :

- ١ . عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك وعن مركزه المالي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ والمصادقة عليه ، وخطط البنك المستقبلية .
- ٢ . سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك .
- ٣ . عرض تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية ٢٠١٨ ، والتصديق عليه .
- ٤ . مناقشة تقرير الحوكمة عن السنة المالية ٢٠١٨ واعتماده .
- ٥ . مناقشة ميزانية البنك وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية ٢٠١٨/١٢/٣١ ، والتصديق عليهما .
- ٦ . النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح بنسبة ٤٠% على راس المال بواقع (٤) ريال على السهم وإقرارها .
- ٧ . النظر بإجراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية ٢٠١٨/١٢/٣١ واعتماد مكافآتهم .
- ٨ . النظر في توصية مجلس الإدارة لتجديد قرار الجمعية العامة السابقة لاستكمال إصدار صكوك رأسمالية بنفس الشروط والأحكام وهي صكوك رأسمالية إضافية ضمن الشريحة الأولى لرأس المال غير قابلة للتحويل لأسهم ويحد أقصى بقيمة (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) فقط ثلاثة مليارات ريال قطري تصدر على مراحل خلال ٣ سنوات وعلى أن لا تتجاوز الصكوك المصدرة قاعدة رأس مال البنك واحتياطياته ، وتوفيز مجلس الإدارة بتعديد حجم كل إصدار للصكوك الرأسمالية وشروطه وأحكامه وعملية الإصدار بعد استيفاء الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية .
- ٩ . النظر في توصية مجلس الإدارة تجديد قرار الجمعية العامة السابقة بتجديد برنامج إصدار صكوك للبنك بحد أقصى مليار دولار والمتمدة سابقاً بإجتماع الجمعية العامة العادية بعام ٢٠١٨ بناء على دراسة لكل إصدار وإياحجام مختلفة بناء على حاجة البنك وبعد صدور الموافقات اللازمة لإصدار هذه الصكوك من الجهات المختصة وبشروط عدم تجاوز الصكوك المصدرة لقاعدة رأس مال البنك واحتياطياته .
- ١٠ . النظر في المناقصة بشأن تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية ٢٠١٩ وتعديد أتعابهم .

جدول الأعمال للجمعية العامة غير العادية

- (١) - النظر في توصية مجلس الإدارة بتعديل المادة (٧٦) من النظام الأساسي ليتم السماح بتملك المستثمرين الأجانب لنسبة لا تتجاوز ٤٩% من رأس المال البنك كحد أقصى بدلاً من ٢٥% سابقاً .
- (٢) - النظر في توصية مجلس الإدارة بتعديل المادة (٥) من النظام الأساسي لتجزئة قيمة السهم حسب قرار هيئة قطر لأسواق المالية لتصبح قيمة السهم (١) فقط ريال قطري بدلاً من ١٠ ريال .
- بحيث يتم تعديل المادة رقم (٥٥)) من النظام الأساسي لتصبح وفق مايلي :
- حد رأس مال الشركة بمبلغ ١,٥١٣,٦٨٧,٤٩٠ ريال قطري (مليار وخمسمائة وثلاثة عشر مليون وستمائة وسبعة وثمانون ألف وأربعمائة وتسعون ريال قطري) موزع على عدد ١,٥١٣,٦٨٧,٤٩٠ سهم القيمة الاسمية للسهم ريال واحد .
- (٣) - تفويض سعادة رئيس مجلس الإدارة بإجراء أية تعديلات على النظام الأساسي بما يتوافق مع قرارات الجمعية العامة غير العادية والتوقيع على النظام الأساسي المعدل أمام الجهات الرسمية .

د . خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

ونوجه عناية السادة المساهمين الي ما يلي :

- ستبدأ لجان تسجيل الحضور أعمالها ابتداءً قبل ساعة من موعد الإجتماع الرجاء التكرم بالتحديد بالحضور في الموعد المحدد حتى يتاح عقد إجتماع الجمعية العامة العادية بموعدها .
- لكل مساهم حق الحضور بالأصالة أو بأنيابة مساهم آخر (من غير أعضاء مجلس الإدارة) ويشترط لصحة الأنيابة أن تكون لأحد المساهمين وعلى نماذج التوكيل المعتمدة من البنك أو بموجب توكيل رسمي ولا يجوز أن تزيد نسبة المساهم التي يمثلها بهذه الصفة أكثر من ٥% من أسهم البنك ولا يجوز أن يكون لأحد المساهمين عدد من الأصوات يجاوز (٢٥%) من عدد الأصوات المقررة للأسهم الممثلة في الاجتماع .
- النصاب القانوني لإعتماد الجمعية العادية بحضور ٥٠% من عدد أسهم الشركة في الاجتماع الأول وفي حال عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول سيعقد الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية بالحاضرين من السادة المساهمين .
- النصاب القانوني للجمعية العامة غير العادية ٧٥% من عدد أسهم البنك في الاجتماع الأول وفي حال عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول سيعقد الاجتماع الثاني (الاحتياطي) بتاريخ ٢٠١٩/٣/٢٤ والذي يتطلب ٥٠% من مجموع أسهم الشركة وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الاجتماع الثاني سيؤجل الاجتماع إلى إجتماع ثالث يحدد موعده لاحقاً .